

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/584
31 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

الدورة الثالثة والأربعون
البنود ٦٤ و ٧٢ و ٧٣ و ٨٢
من جدول الأعمال المؤقت *

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ وموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان الختامي للدورة السادسة لمجلس العمل
المشترك ، المعقودة في موسكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ .

وبناء على طلب رئيس مجلس العمل المشترك ، السيد ه . شमित ، أكون ممتناً لو
تفضلتم بتعميم النص المذكور بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار
البنود ٦٤ و ٧٢ و ٧٣ و ٨٢ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) ف . لوزينسكي

الممثل الدائم بالنيابة

لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

مرفق

البيان الختامي للدورة السادسة لمجلس العمل المشترك
المعقودة في موسكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨

١ - بناء على دعوة من سلطات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اجتمع مجلس العمل المشترك في موسكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٨ . وكرست هذه الدورة للموضوع العام التالي :

الإعداد للقرن الحادي والعشرين

٢ - في بداية هذا القرن كان عدد سكان العالم يتراوح بين بليون ونصف و بليون نسمة . وفي سنة ١٩٩٩ ، أي بعد إحدى عشرة سنة من الآن ، سيكون عدد سكان العالم قد بلغ رقما هائلا هو ٦ بلايين نسمة ، يحتاجون إلى الغذاء والصحة والمأوى والطاقة والتعليم والعمالة . ولقد حان الأوان للنظر في الخطوات التي يلزم اتخاذها خلال التسعينات لإيجاد عالم أكثر عدالة واستقرارا من العالم الذي نعيش فيه اليوم .

٣ - وإننا نجابه حاليا ونحن نطرق أبواب التسعينات آفة قد تصبح أسوأ ما عرفتـه العصور الحديثة . فمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز السيدا) لا تهدد البشر فـي حياتهم فحسب بل قد تهدم بنية العلاقات الدولية التي نمت تدريجيا على مر القرون . وفي مجالات أخرى من مجالات الرعاية الصحية تم إحراز بعض التقدم تحت إشراف دولي . وإننا نوصي ، بصفة خاصة ، بتكثيف الدعم المقدم إلى برنامج تحسين الاطفال الشامل ، ونناشد جميع الحكومات الاستمرار في بذل الجهود وتوسيع نطاقها من أجل الوصول بهذا البرنامج إلى جميع أطفال العالم .

٤ - إن تحقيق السعادة والنمو الاقتصادي وتوفير الصحة الجسدية للبشرية فضلا عن الإبقاء على الطبيعة التي تكييفنا عليها ماديا واجتماعيا ، تتوقف كلها على حل مشاكل ايكولوجية معقدة ، من أبرزها مشكلة توفير الطاقة ومشكلة إزالة الأحراج على الصعيد العالمي ، وهي مشكلة ستؤدي إلى حدوث تغييرات مناخية وخيمة العاقبة .

٥ - ولقد اكتسبت تلك المشاكل أهمية استراتيجية ، إذ هي تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن للدول أن تحلها فرادى وكل منها بمعزل عن الأخرى . وقد أصبحت جميع الشعوب تحيا من الآن فصاعد في حالة ترابط . لذا يجب أن يكون عقد التسعينات هو عقد النُهج المتعددة الأطراف والحلول الدولية إذا ما أردنا إعداد أنفسنا لاستقبال القرن الحادي والعشرين .

أولا - المخاطر التي تهدد البيئة

٦ - استنادا إلى النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالاتجاهات العالمية المتعلقة بإزالة الإحراج الذي اجتمع في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في لشبونة بناء على دعوة مجلس العمل المشترك ، نعرب عن اقتناعنا بأن إزالة الإحراج جزافا وما ينتج عن ذلك من آثار على المناخ والبيئة ستمثل إحدى المشاكل الكبرى في القرن الحادي والعشرين . بل وأصبح من الحقائق العلمية الشابتة حاليا أن الاتجاهين المتعاضدين المتمثلين في التزايد المطرد في الكميات التي تحرق من المواد الهيدروكربونية وإزالة الإحراج على الصعيد العالمي ، أخذ يحدثان تغييرات مناخية تعرف باسم "ظاهرة الدفيئة" . وينبغي أن تستعد الحكومات لتطبيق عملية تقييم المخاطر على كافة مصادر الطاقة ، ومنها على سبيل المثال الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري والمعتمد على الوقود النووي ، وأن تسلم بأن المطالبة بزيادة الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري أمر غير مستصوب .

٧ - ويطلب مجلس العمل المشترك إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدرج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة التالية للجمعية العامة وذلك بهدف تقييم درجة الأمن التشغيلي الحالية للوحدات النووية لتوليد الطاقة وتقييم حالة التخلص من النفايات النووية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا ندعم بقوة كافة المساعي الإقليمية التي تستهدف التوصل إلى تفهم أكبر للمشاكل البيئية وإلى حلول لتلك المشاكل .

ثانيا - الاقتصاد العالمي في التسعينات

٨ - سينتهي عقد الثمانينات وهو يشهد اختلالات هائلة في التوازن سواء فيما بين البلدان الصناعية أو بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة . وفي الواقع أنه منذ إنشاء مجلس العمل المشترك في عام ١٩٨٣ ، تحولت الولايات المتحدة من أكبر بلد دائن إلى بلد أصبح دينه أكبر دين صاف في العالم . وفي الفترة نفسها تضاعفت جملة ديون البلدان النامية فبلغت ١,٣ تريليون من دولارات الولايات المتحدة . ومن ثم أصبح عبء الديون عبئا لا يطاق بالنسبة لأغلبية البلدان المدينة في العالم الثالث .

٩ - ونحن مقتنعون أن استمرار إرجاء التوصل إلى حل جذري لـ مديونية العالم الثالث ، وهو ما انفك مجلس العمل المشترك يقترح التوصل إليه منذ سنة ١٩٨٤ في إطار مبدأ تقاسم العبء ، سيؤدي إلى اختلال العلاقات المالية العالمية ، وزيادة حدة التوترات ، وإشاعة البؤس ، والإضرار باستقرار مجتمعات البلدان النامية وحكوماتها ، كما سيثبت ضرره بالأطراف الأخرى المعنية . ويمكن للتعاون الفعلي بشأن إعادة تشكيل اقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض ، أن يوفر الأساس اللازم لتحسين الأوضاع في المستقبل .

١٠ - ومن جهة أخرى فإن ترك مشكلة مديونية الولايات المتحدة دول حل ، سيزيد خطر حدوث تضخم جديد يحبه انهيار اقتصادي . وبناء على ذلك نشدد على ضرورة اتباع سياسات للتكيف فيما يتعلق بالتجارة والمالية . ونحن مقتنعون أن النمو يشكل شرطاً أساسياً لتطبيق عمليات التكيف تلك .

١١ - ويعرب مجلس العمل المشترك عن قلقه البالغ إزاء ضخامة عمليات التكيف اللازمة لموازنة التجارة الدولية . وبمسوة التدابير الحمائية نسباً متزايدة من التجارة الدولية . ولابد من سياسات واستراتيجيات لميزان المدفوعات تستهدف معالجة مشكلة الديون لتيسير عمليات التكيف اللازمة . لذا نحث على إجراء دراسة استقصائية دقيقة عن جولة أوروغواي الجارية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وذلك قبل نهاية هذا العام وبهدف تعزيز الخطوات المتخذة للقضاء على الحمائية .

١٢ - وما برحت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تطبق سياسات زراعية حمائية مكلفة ومدمرة . وهناك قلق منتشر من أن السوق الداخلية الحرة المزمع انشاؤها في أوروبا في عام ١٩٩٢ يرجح أن تؤدي إلى أفعال حمائية جديدة . وهذا الكيان الاقتصادي الجديد يتمتع بإمكانية كبيرة على الإسهام بصورة إيجابية في الاقتصاد العالمي ولكن لكي يتحقق ذلك ، لابد أن تُتبع سياسات تجارية متحررة .

١٣ - وتغاديا لحصول اختلالات جديدة خلال العقد القادم ، يعرب مجلس العمل المشترك عن اقتناعه بضرورة وضع معايير لسياسات ميزان المدفوعات . ويجب أن تتضمن تلك المعايير أنظمة تكفل تجنب حصول مقادير كبيرة من العجز أو الفائض . كما ينبغي أن يكون من مؤداها التزام البلدان الغنية بتحويل جزء من الوفورات إلى البلدان

النامية . وينبغي لليابان بوجه خاص ، لكونها أكبر بلد دائن ، أن تعمل على زيادة مساهمتها زيادة كبيرة في المعونة الإنمائية الرسمية . ولوضع هذه المجموعة من المعايير ، ندعو إلى إجراء حوار دولي يساهم فيه صندوق النقد الدولي مساهمة بناءة .

١٤ - ويجب إقامة ترتيب دولي جديد للنقد يُمنح ملاحية ممارسة وظيفة انضباطية أكثر فعالية ، وينبغي أن ينطبق على جميع المشاركين في سوق العملة الدولي على قدم المساواة .

١٥ - ويعرب مجلس العمل المشترك عن قلقه إزاء النزعة إلى حل المشاكل النقدية والتجارية عن طريق ترتيبات ثنائية وإزاء إضعاف الإطار المتعدد الأطراف الذي لا غنى عنه . فهلا أدرك القادة السياسيون أن الحلول الناجمة تتطلب اتباع نهج متعددة الأطراف ؟ .

١٦ - ونعرب عن اعتقادنا القوي بأن إنشاء عملات احتياطية بالإضافة إلى دولار الولايات المتحدة سيساعد مساعدة كبيرة على تحسين التوازنات الدولية . ونحن على اقتناع بأنه ينبغي في الأجل الطويل أن توجد أكثر من عملة واحدة تتحمل عبء النمو الاقتصادي العالمي . فهل مقرررو السياسات في اليابان على استعداد لمجابهة هذا التحدي ؟ ، وهل قادة الاتحاد الأوروبي مدركون لضرورة إنشاء وحدة نقدية أوروبية (ECU) يمكن أن تصبح أيضا عملة احتياطية عالمية ؟

١٧ - إن العقدين الماضيين لم يتسما بحدوث اختلالات اقتصادية خطيرة في الحسابات الجارية فحسب بل تميزا أيضا بحدوث سلسلة من الصدمات الاقتصادية الشديدة ، مثل تفجر أسعار النفط مرتين في السبعينات ، والضعف البائن في الأسواق العالمية للعملة والأوراق المالية ولم تتمكن البلدان الصناعية فضلا عن البلدان النامية من استيعاب تلك الصدمات بصورة مرضية .

١٨ - ويجب على قادة العالم الثالث أن يدركوا أن الإدارة الاقتصادية والمالية المنضبطة شرط أساسي لازم للحصول على مزيد من المساعدة ومزيد من الثقة الائتمانية . لذا يجب أن تتحمل تلك البلدان جزءا من مسؤولية تنفيذ سياسة اقتصادية منفتحة وناجحة تمنع سوء استعمال الموارد كما تمنع النفقات العسكرية غير اللازمة .

١٩ - ومن المتوقع أن تتسم التسعينات بحدوث تغييرات مستمرة وسريعة في مجالات التكنولوجيا ، والمنافسة السوقية ، والطاقة . فهل القادة السياسيون عازمون على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق مزيد من المرونة في اقتصاداتهم الوطنية وإزالة جمود الأسواق ؟ وهل هم مستعدون لمحاولة إيجاد توازن جديد بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ، وبين مبدأي العدالة والكفاءة ؟ .

٢٠ - وستتسم التسعينات بأكثر فأكثر بزيادة الترابط فيما بين الدول . ويتطلب ذلك زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية للاقتصادات الرئيسية واتخاذ إجراء دولي مشترك لتهيئة بيئة اقتصادية آمنة . ونحن ندرك أن هذه العملية ستواجه المقاومة من جهات عديدة ذات مصالح خاصة . ورغم ذلك ندعو إلى التحلي بصفات القيادة الشجاعة تحقيقاً لصالح البشرية بأسرها في الأجل الطويل .

ثالثاً - المنظر الاستراتيجي العام للعالم في التسعينات

٢١ - إننا نشاطر في التفاؤل الحذر النابع عن استئناف محادثات القمة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فالاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ، الذي دعا إليه مجلس العمل المشترك منذ عام ١٩٨٣ ، يزيل لأول مرة فئة كاملة من الأسلحة . وإننا نرحب بهذا الاتفاق بصفته خطوة بناءة أولى في اتجاه خفض الأسلحة النووية .

٢٢ - ويجب الآن على زعميي الدولتين التشييد على هذا الأساس ، وأبعاد العلاقات الدولية عن الأيديولوجيات والاستجابة للحتميات الاقتصادية التي تواجه كلا من الاقتصاديين . وسيطلب الأمر ، خلال العقد القادم ، خيالا وزعامة وإرادة سياسية من أجل تحقيق الأمن بمستويات تسليح أدنى .

٢٣ - وتقع على عاتق الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مسؤولية خاصة عن التطبيق الكامل والاحترام الصارم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . غير أن العدد المتزايد من البلدان الحائزة للقدرات النووية يزيّد من احتمال اندلاع نزاع نووي إقليمي . فهل يمكن أن تبدأ مناقشات بشأن كيفية الحد من هذا الخطر الرهيب ؟

٢٤ - إن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أداة رئيسية في منع حدوث سباق تسلح إضافي في الفضاء الخارجي يزعزع الاستقرار . وإننا نحث مرة أخرى كلا الطرفين على الالتزام بهذه المعاهدة . ويجب على الطرفين أن يتوصلا على وجه الاستعجال إلى تفسير وتطبيق متفق عليهما لها ، وإلى أوضاع "هجومية" و "دفاعية" ، مما يعزز المعاهدة .

٢٥ - إن مجرد وجود الأسلحة النووية قد فرض الحذر على الدولتين النوويتين وحلفائهما . ويتطلب حدوث تطورات في مجال الدفاع الاستراتيجي وظهور نظريات عسكرية جديدة قدرا أكبر من الوضوح . وقد تساعد المحادثات بشأن النظريات العسكرية على إيجاد تفهم متبادل أفضل للنوايا الاستراتيجية ، مما يؤدي إلى تقليل احتمال اندلاع نزاع . وإننا ندعو البلدين المعنيين إلى توسيع نطاق مناقشاتهما الأولية .

٢٦ - إن احتمال تخفيض الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاسلحتهما الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ينبغي أن يؤدي مباشرة إلى أعمال أولية لتحقيق سلسلة تخفيض متتالية للأسلحة الاستراتيجية . فما هو إذا دور القوات الاستراتيجية الأوروبية ؟ وما هي التخفيضات الأخرى التي يمكن أن تحت الصين والمملكة المتحدة وفرنسا على الانضمام إلى مؤتمر متعدد الأطراف بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض القوات النووية الموجودة ؟ ، وهل نصل إلى مرحلة يمكن أن تصبح فيها القوات النووية التي يحوزها كل جانب أدوات ردع رمزية ؟

٢٧ - وقد تتطلب الجهود الرامية إلى تخفيض القوات التقليدية في أوروبا تطبيق حالات تتمف بعدم التناظر من حيث إعادة وزع المعدات وتدميرها وخفض القوات على السواء مما يتسنى معه التوصل إلى تكافؤ على مستويات أدنى مما كان عليه الوضع حتى الآن .

٢٨ - ويوجد ما لا يقل عن ستة عشر بلدا حائزا للأسلحة الكيميائية حاليا . فهل تنظم هذه البلدان على سبيل الأولوية إلى حظر شامل للأسلحة الكيميائية وتعديل عن تحديثها ؟

٢٩ - إن سياستي إعادة البناء والانفتاح اللذين يتبعهما الاتحاد السوفياتي قد تؤديان إلى توازن جديد في الالتزامات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذا البلد . فهل تنطوي هاتان السياستان على نهج استراتيجي جديد إزاء التعاون مع الغرب في التصدي لتحديات التسمينات ؟ ، وهل تستتبعان التركيز بدرجة أقل على الاختلافات

الايدولوجية ؟ ، وماذا يقصد بمفهوم "الوطن المشترك" (م . س . غورباتشوف) في أوروبا ، وكذلك في منطقة المحيط الهادئ ؟ .

٣٠ - ومن المتوقع لمنطقة حوض المحيط الهادئ ، التي تضم الصين واليابان ، أن تسهم بنسبة مرتفعة تصل إلى ٥٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي بحلول نهاية هذا القرن . ولابد لقوة اليابان الاقتصادية الهائلة أن تحدث آثارا سياسية واستراتيجية .

٣١ - ولا نعتقد أن من الحكمة ممارسة ضغوط على اليابان لزيادة انفاقها العسكري . فالإيابان بالفعل من أكبر البلدان المنفقة على الدفاع ، من حيث القيمة المطلقة ، بما ينطوي عليه ذلك من آثار غير معروفة على التوازن الاستراتيجي الذي يهم جميع القوى العالمية .

٣٢ - إن توريد الأسلحة التنافسي إلى جميع المناطق يتسبب في تزايد زعزعة استقرار في عدد من المناطق . فهل يمكن بذل جهد جديد للتوصل إلى اتفاق بشأن توريد السلاح إلى البلدان النامية الذي يستنزف بشدة الموارد اللازمة للتنمية ؟

٣٣ - ولا ينبغي تعليق مستقبل العلاقات بين الشرق والغرب تماما على تحديد الأسلحة . وينبغي لأي حوار أن يقوم على استقرار في السياسات أقل تأثرا بتغير القيادات . والاتفاق بشأن أفغانستان خطوة أولى يرحّب بها ولها آثار ايجابية تتجاوز العلاقات المباشرة بين القوتين العالميتين . فهل الولايات المتحدة على استعداد للكف عن تقديم المزيد من الأسلحة إلى القوات المناهضة لحكومة أفغانستان ؟

٣٤ - إننا نحث زعمي الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على التعاون في التوصل إلى حل سلمي للمنازعات الإقليمية للحرب بين إيران والعراق ، وللمنازعات في الشرق الأوسط ، وفي أفريقيا الجنوبية ، وفي القرن الأفريقي ، وفي أمريكا الوسطى ، وفي جنوب شرقي آسيا ، أو استحداث هذه الحلول أو الوساطة بشأنها أو حتى فرضها .

- إننا نطالب بانسحاب مبكر للقوات الأجنبية من كمبوتشيا .

- هل سيكون قادة البلدان المؤثرة على أطراف النزاع في السودان ، مستعدين للتعاون وإيقاف المجابهة العسكرية ؟ .

.../...

١٤٠٠/١

- هل قادة البلدان الصناعية على استعداد الآن لغرض جزاءات اقتصادية على جمهورية جنوب افريقيا ، كإشارة الى الاستنكار العالمي لنظام الفصل العنصري ، وإظهار أن هذه البلدان تؤيد الكفاح من أجل حقوق الإنسان ؟ ، ويعتقد مجلس العمل المشترك أنه يجب على المجتمع الدولي أن يوجه اهتمامه الى آفاق قيام جنوب افريقيا غير عنصرية ، وجنوب افريقيا لما بعد عهد الفصل العنصري .

- إلى متى ستسمح البلدان الصناعية بأن تقوم جنوب افريقيا ، بزعة الاستقرار الاقتصادي والعسكري للبلدان المجاورة لها مع الإفلات من العقوبة ؟ وهل البلدان الغربية على استعداد لزيادة مساعداتها الانسانية والاقتصادية وغير الفتاكة زيادة كبيرة من أجل تعزيز مقاومة البلدان المعرضة لزعة الاستقرار ؟ وبهذا المفهوم ، هل تكون البلدان الصناعية على استعداد للانضمام فورا إلى تمويل برنامج ضخم للمساعدة المتعددة الاطراف ؟ .

٣٥ - ومنذ عشر سنوات اعتمد مجلس الامن التابع للأمم المتحدة القرار ٤٣٥ الذي ينص على عملية تؤدي إلى استقلال ناميبيا . فما هي التدابير التي تعتبر البلدان الغربية على استعداد لاتخاذها مع غيرها من أعضاء مجلس الامن ، لضمان التنفيذ المبكر والكامل لهذا القرار ؟ .

٣٦ - إن مجلس العمل المشترك يدين أي عمل من أعمال الإرهاب . وإننا نأسف للاختلاف الذي نشأ بين البلدان فيما يتعلق بأفضل طرق معالجة ويلات الارهاب الذي ينطوي على احتجاز رهائن أبرياء . ألا يمكن البدء في مناقشات فيما بين الحكومات من أجل التوصل إلى توافق آراء جديد في ضوء الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الإرهاب وكبح جماحه ؟

٣٧ - ونظرا إلى وجود مناخ جديد يسود العلاقات الدولية ، وخاصة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فإن الوقت مناسب لإعادة التمعن في دور الأمم المتحدة في العقد القادم وتحويلها ، بمشاركة جميع الدول الاعضاء ، إلى منظمة أكثر نجاحا عن ذي قبل .

وهل قادة جميع البلدان ، ولاسيما قادة البلدان الدائمة العضوية في مجلس الامن ، على استعداد لبذل الجهود لتحقيق بداية جديدة في استخدام الأمم المتحدة فسي حل المشاكل والمنازعات ؟ .

المشاركون

أعضاء مجلس العمل المشترك

هلموت شميت (جمهورية ألمانيا الاتحادية) - الرئيس
تاكيو فوكودا (اليابان) - الرئيس الفخري
اندريس فان اغت (هولندا)
اولوسيفون اوباسانغو (نيجيريا)
اولا اولستن (السويد)
مانويل اولوا (بيرو)
ميسائيل باسترانا بوريرو (كولومبيا)
كيرتي نيدهي بيستا (نيبال)
ماريا دي لورديس بينتاسيلغو (البرتغال)
بيير ايليوت ترودو (كندا)
ميتيا ريبيتشيك (يوغوسلافيا)
ماتياس مينزا شونا (زامبيا)
ارتورو فرونديزي (الأرجنتين)
كورت فورغلر (سويسرا)
جنو فوك (هنغاريا)
مالكولم فريزر (أستراليا)
اللورد كالاهاان اوف كاريف (المملكة المتحدة)
مانيا مانيسكو (رومانيا)
برادفورد مورس (الولايات المتحدة) - عضو شرفي
شين هيون - هواك (جمهورية كوريا)

أعضاء هيئة سياسات مجلس العمل المشترك

فيكتور ف . بوبوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
ماريو سكيبارني (ايطاليا)
تان سري غزالي شافي (ماليزيا)
ايميل فان لينيب (هولندا)
ايساما ميكاكزي (اليابان)
هوانغ هوا (الصين)

ضيوف خاصون

دياغو اريا (فنزويلا)
ايفان د . ايفانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
فلاديمير ف . بيتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
كينيث و . دام (الولايات المتحدة)
ويليام ب . روجرس (الولايات المتحدة)
هارالد المفرن (الولايات المتحدة)
